

برئاسة خادم الحرمين الشريفين:

مجلس الوزراء يطالب القيادات الفلسطينية البحث عما يوحدهم

الموافق، كما تقتضي تبذل سياسات المحاور والتصنيف والتاليف، والتتبه للأطماع الإقليمية والخارجية التي تتستر وراء الادعاء بدعم قضايا العرب والمسلمين، كما تتطلب فيما يخص القضية الفلسطينية الأخذ بمفهوم المقاومة التي تحقق لشعب فلسطين وحده، وترسخ مؤسساته الشرعية، وتحمي حياة وممتلكات أبنائه من التدمير والكوارث، وتتضمن حقوقه المشروعة وتسخر أقصى الجهود القانونية والسياسية والمدنية والاقتصادية لمواجهة السياسات الإسرائيلية والجهات الداعمة لها. ونائذ المجلس في هذا السياق القيادات الفلسطينية وكافة الفصائل الفلسطينية البحث عما يوحدهم ويجمع شملهم ويقرب بين قناعاتهم كخيار وحيد لا بديل له لتحقيق مصلحة الشعب الفلسطيني والإخلاص لقضيته العادلة وميزان لمصداقية أي توجه فلسطيني. كما أكد المجلس على أن طريق المجتمعات العربية والإسلامية هو طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والثقافية، والانفتاح المسؤول،

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر الإثنين الماضي في قصر اليمامة بمدينة الرياض. وفي مستهل الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على مجلل اللقاءات والمشاورات التي أجراها - حفظه الله - خلال الأسبوع الماضي مع عدد من قادة الدول وبمعنويتهم حول العلاقات الثنائية وقضايا المنطقة والشؤون العالمية. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الأستاذ إبراهيم بن أمين مدني، في بيانه

لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن المجلس تابع باهتمام بالغ التطورات على الساحة العربية وعلى المنطقة منذ إعلان وقف إطلاق النار في غزة، والقمة العربية في الكويت، وأكد على الدعوة التي أطلقها خادم الحرمين الشريفين بتجاوز مرحلة الخلافات العربية، وفتح باب الأخوة لكل العرب. كما أكد المجلس على أن وحدة الصفة العربي، وخدمة القضايا العربية، وتعاضد الدول الإسلامية كلها تقتضي البعد عن تسوييف القضايا وتأجيج



والمؤسسات التي تنطلق من ثوابت الأمة، والتمسك بالمقاصد الإسلامية الكبرى التي تؤطر حقوق الفرد والجماعة؛ والحوار مع كل الثقافات والشعوب. وأضاف وزير الثقافة والإعلام أن المجلس على صعيد آخر ثمن رعاية خادم الحرمين الشريفين لملتقى الشراكة والمسؤولية الاجتماعية بين القطاع العام والخاص، وشدد المجلس على أن التكافل الاجتماعي والخلافة في المال والثروة أساس من أسس المجتمعات الإسلامية، وأن للإسلام السبق في تجربة المؤسسات الوقفية التي تمثل مشاركة المجتمع بجميع أطيافه في تحقيق توازن المجتمع وتكافله وتجسد المسؤولية الاجتماعية لرؤوس الأموال. وأفاد وزير الثقافة والإعلام أن المجلس نظر بعد ذلك في الموضوعات المدرجة على جدول أعماله واتخذ حيالها عدداً من القرارات.